

التكميل  
ليس من قبل المتقوس فكيف ممل به وان اراد السطر فليس نظرا للمقوس الذي يطبق  
لان المقوس فكيف يورد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم منه وهذا لم يعلم لمخروف فيزول  
فلا يوضح ذلك من كل ما قلت لكن في الجهد فيه افادة حكم الشاى الوضوح بخلافه للثاني  
والاسرع حرفين يرد مخروفه قول النزهة ومخروف الشاى فانه لا يفيد ذلك بوجه وفي  
اكتفاء فيه اذ لم يعلم للثاني ثالث وتصغيره وتكسره الحق باب دم مخرفين  
او الحق بالثاني المضاف للمخروف وبعضه كان يجمع من ذلك نحو تصغير من سمي قبل قال  
بعض اصحابنا اذا سميت بما هو في الاصل على حرفين الثاني منها حرف وحق على ذلك اللام  
للمخروف بارها اكثر ما يحرف من اللامات ونفس الالحسن الا انى على ان ما اصل حرفا  
ولا يعلم الناصب منه يرا فيه بالان اكثر المخزوفات لثمة لذلك ابن واسم ويدوم قال  
ولم يدرك الحاشا في نحو هذا الا انه يجعل المخروف منه حرف عدو لاد واحد ولم يدرك  
الحاشا بالمضاعف لما بين ما لك انتهى وفي شرح الكافية اذا كان المخروف حرفا في لغة حرفا  
افترق في لغة وصرف تارة بارة بردها كقولك في تصغير ستة سنين وسنينه قول الشافعية  
وعنده قال ابو حيان ويجوز ابدال الواو المضمومة هنة فيقال لثمة قول الشافعية والواو  
والواو الثالثة معاوية قال ابو حيان اذا اصورت معاوية على قولين قال اسود قلت معاوية  
او على قولين تلك اسيد قلت معاوية ما حرك في عطا وورده متبعه لان اللام تبت  
ادى اليها الشاى قول الشافعية فاما معاوية من اسمى او معى بعقد وبعد اسمى والمصنف  
ختم بالقول الثاني لانه لا يوضح قول الشافعية فان اسر اجتماع ثلاث يات حديث  
الاشرفين معا على الاصح قبل الصواب ان يقول با جملة لانه لا خلاف في ذلك قلت وبهذا الذي  
هذه الكيفية الرخشي في المفصل الذي اخذ المصنف منه مسد وتاوله الجاوي في  
على انه اشار به الى الخلاف الذي في احوى قال السخاوى في شرح المفصل اعلم ان الخرف كان  
اجتماع اليات انما يكون اذا كانت يا التصغير او لا والا فالكقول في حبه حبيبه وفيه  
منه وهذا ايضا ولا راد على قول النزهة ومخروف اليات وقد احسن ابن مالك  
حيث قال في البرج ومخروفها ثانيا بين ولهاها فاختلقت مبارته هل المخروف اليات  
الاخيرة او الوسطى قول الشافعية وفيها من احوى الحرفين وعيسى يمره فقال الجعراوى  
الشيخ علم الدين السخاوى في شرح المفصل اعلم ان نقل مذهب الفخر وادنى العلاف في هذه

الميل

الميل قد وقع فيه تخطيط عظيم والذى قال قال ابو عمرو واوحى كما قالوا احوا بالسيب ويو  
جان هذا القيل في عطا على هذه بحا به الجوهرى وكذا قال غيره في الجليلين بجوارين  
باب الحكة سمع جعل التنوين عوضا من المخروف وكل هذا القائل عن ابى العباس قال  
والفرق بين هذا وبين جواز ان حواري عن نقص عن فاعل وليست فيه زيادة المضارعة  
كما في نحو الاترى ان حواري في حال الضرب لا يضر في التماسه وعلى الحاية الاولى على الجور  
او على انه يقول في عطا على فجمع بين ثلاث يات بان التصغير والى المتعلقين على  
الاصلية قال ابو عمرو ولا يكون ذلك قال وكذلك يقول في كس وفي احوى قال ولا يدعى  
من حذف المطرفه لا اجتماع ثلاث يات انتهى قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف في ارجوة  
احمد بن منصور قال  
وشد نقصون الاحوى على اجود ذلك الاوى  
وان تود تصغيره ادعانا فيه فخطوا فاحذف العماما يواج عند بعض الناس، سونا وليس القياس  
وغاب ما قد بها اليه، عليهم في التوسيم، واختر قول بوسى في من غيره تون وكذا في  
قال ابو حيان قول بالنون كالمظهر معنى له انه تنويه ويجعل من باب اعتم خاله فلما ادغام اذ يقول  
اجود قول الشافعية والعبارة لها اوضح القرضم حرف كل الروايات في امران الاول  
قال في العمرة ونزال عنه ثانيا من الروايات المراد فيه ان دم في تصغيره وذكر في  
في التسهيل وشرح العمدة انه لا بد في هذا التصغير اذا كان المونث وهو عار من الضمانها  
اياء ولو زاد على التلاوة قال ابو حيان الا الصفات التي المونث كخص وطلب في حاشية  
طالع الثاني كما لم تصغير الوجد ولم يتعمر له التلاوة قولهم والعبارة للنزهة وراج  
المونث التلافي باقية امور الاول راد في التسهيل والكافية والعمدة وشرهما والمونث اربا  
المعتل الثالث والرابع فانه لا يصحر الما باليا كالتلافي حوساه الما في راد في التسهيل والتكاسيم  
وشرهما ما راد على التلاوة وحذفت منه الفة تانت حاسه او ساد في لغة التا عرض  
حبارك وحبيبه ولعوبك وتصغيره الثالث استثنى في العمدة وشرهما من التلافي ما سجد  
وصعبه ليصف وجود ونحوها فانه لا يلحقه ويحذف الشاذية والنزهة ياراد وهو ان  
منه التلافي ما حصل فيه ايها لياق الكاسم الجس جوسيم وبقرة وحمل ويطر وكا ليقع العشر  
وصارون العشر من اسما عرد المونث التي يلاوة احرف فانها اصرفت لالحقها المتا  
وقدس ذلك في اللغوية قول الشافعية ويرد جمع الكثرة الى اخره قال السيد بشكل يمثل سكارى